وإذا لم تكفهم المدارس فعندهم المكاتب الكبيرة والصحف التى تحمل بين دفاتها ما يغذّى العقل والفكر والروح من المواضيع الشائقة . أما أبناء الطبقات الفقيرة العاملة ومنهم الجيوش والبحّارة والرعاة والشيوخ والنساء والأولاد فكل ما عندهم لتثقيف عقولهم وتسلية نفوسهم فى أوقات الفراغ هو التعليم المسيحى وبعض الأناشيد المشوهة والقصص السخيفة ، فمن هذه الكتب القليلة التافهة تتألف مكتبة الشعب ومتحفه وفنّه !

فأردتُ ملء هذا الفراغ فى حياة الشعب الأدبية والعقلية بكتاب لا يقرأ إلا مرة واحدة ، ولكن لا أول له ولا آخر ، وأعنى به صحيفة يومية كبرى يتولى تحريرها نخبة من كبار علماء العصر وكتابه وشعرائه ، بلغة سهلة بسيطة ، وتعابير قريبة من أفهامه تطلعه على أهم أخبار الكون اليومية وسياسته وفلسفته وعلومه وفنونه . وتحقيق هذه الفكرة لا يكلف أكثر من مليون فرنك سنوياً يكفى لجمعها أن يكتتب مليون شخص بفرنك واحد فى السنة ؛ وإذا كنت لم أحقق هذه الفكرة فلأنى لست وحدى هذا المليون ، ولأنه لا توجد فى فرنسا حالاً فكرة تساوى فلساً واحداً !

هذه هى فكرتى يا رينيه فيما يختص بالتاريخ والأدب والشعر والعلوم والفنون التى يجب أن تكتب للشعب ؛ ولا أحب إلى الطبقات الفقيرة ولا أجل وأبلغ من تحقيق هذه الفكرة . ولو أن لى ذكاء الكتاب العاصرين وشبابهم واندفاعهم لقمت بأعمال عظيمة فى عالم الفكر والثقافة ، فأمامنا عالم جديد للاكتشاف لا يتطلب عبور المحيط ككولومبوس ، هو احساس الطبقات العاملة وعقليتها ، فجغرافية العالم الأدبية لا تكتمل إلا متى اكتشفت هذه القارة الشعبية وملئت بمبادئ بحارة الفكر

فتقول له رينيه : لقد فهمت كل أفكارك يا سيدى على رغم سموها وجمالها

فيجيبها : لم أخاطبك إلا كشاعرة ، والشعب شاعر أيضاً لأنه طفل الطبيعة الفطيم ، والطبيعة تخالقها لا تتكلم إلا بلغة الصور . . .

ثم تودعه رينيه وتودع زوجته شاكرة لهما حسن الضيافة ، وتسافر إلى إكس فى مركبة المساء ، وقبل أن تصعد إلى المركبة يقول لها لامرتين : « إذا وضعت بعض القصص الشعبية فاسمحى لى أن أصدر أولاها باسمك »

اسكندر كرباج
من العصبة الأندلسية

للتاريخ السياسى :

٣ ـ اليوم السابع من مارس

ضربة مسرحية فى برلين

للدكتور يوسف هيكل

المعاهدة الفرنسية الروسية ولوكارنو

رأينا كيف أن حكومة برلين قد اتخذت المعاهدة الفرنسية الروسية سبباً لرفضها معاهدة لوكارنو واتخاذها قرار ٧ مارس . فهل النظرية الألمانية صحيحة من الوجهة الحقوقية ؟ أى هل المعاهدة الفرنسية الروسية لا تتمشى مع معاهدة لوكارنو ؟ . وقبل الاجابة على هذا السؤال يحسن بنا أن نعرض بايجاز المحادثات الدبلوماسية التى أدت إلى عقد هذه المعاهدة :

لم يكن هدف فرنسا بادئ ذى بدء ، إيجاد هذه المعاهدة ، بل كانت الدبلوماسية الفرنسية ترمى الى إيجاد « ميثاق شرقى » — لوكارنو الشرقية — بين بولونيا والروسيا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق وفينلاندا . ولقد تم الاتفاق على هذه الخطة بين فرنسا وانكلترا أثناء المحادثات السياسية التى دارت بينهما خلال ١١ و ١٢ من يوليه ١٩٣٤ . وزيادة على ذلك قررت الدولتان أن تتحمل الروسيا واجبات معاهدة لوكارنو ازاء فرنسا وألمانيا ، وأن تتعهد فرنسا نحو ألمانيا والروسيا ، فى حالة اعتداء إحداهما على الأخرى ، بمساعدة المعتدى عليه ، على أن تكون تلك المساعدة ضمن دائرة واجبات عصبة الأمم . وبعبارة أخرى أن تعقد معاهدة ثلاثية دفاعية بين فرنسا وألمانيا والروسيا ، يكون مفعولها ساريا فى حالة تعدى احداهن على دولة ثانية داخلة فى الميثاق ، على أن تكون الواجبات الناشئة عنها متمشية مع واجبات لوكارنو والعصبة . وقد تعهدت الحكومة البريطانية بأن توصى هذه الدول ولا سيما بولونيا وألمانيا بقبول هذه الاقتراحات . غير أن سعيها قد خاب . وقد أبانت ألمانيا بصراحة بأنها تفضل « المعاهدات الثنائية » — بين اثنين

Pactes bilatéraux — على المعاهدات المشتركة المبنية على «المساعدة المتبادلة» — Assistance mutuelle — وتم الاتفاق فى الاجتماع الفرنسى الانكليزى الذى عقد فى لندن فى ٣ فبراير سنة ١٩٣٥ على انشاء معاهدة لوكارنو الجوية ، وعلى متابعة المفاوضة مع المانيا للاتفاق معها على انشاء السلام فى أوروبا بواسطة عقد معاهدات بين دول شرقى أوروبا توجب « المساعدة المتبادلة »

ولما زار السير جون سيمون برلين خلال شهر مارس التالى قدم اليه الهر هتلر معلومات عن المعاهدة الشرقية التى يجبذها مبنية على معاهدات عدم الهجوم الثنائية ، ومضافا اليها التحكيم والمصالحة وعدم مساعدة المعتدى . وقد صرح الهر هتلر بأن حكومته لا تنظر بعين الرضى إلى المعاهدات المبنية على « المساعدة المتبادلة » ولا يمكنها بأى وجه من الوجوه الاشتراك فى أى معاهدة من هذا النوع . وقد أعادت حكومة برلين هذا التصريح بوضوح أثناء انعقاد مؤتمر ستريزا . وعند ما وقفت حكومة باريس على هذا التصريح وتيقنت بأن لا نجاح فى إدماج برلين ضمن نظام سلام قائم على المساعدة المتبادلة رأت أن لا سبب هناك يعوقها عن عقد محالفة بينها وبين روسيا ، لتساعد كل منهما الأخرى حين تعتدى ألمانيا على احداهما

وبعد بضعة أيام قابل سفير بريطانيا فى باريس مسيو لافال وأعلمه أن حكومة جلالته ترغب « بألا تمضى فرنسا أى معاهدة يمكن أن ترغمها على محاربة ألمانيا فى ظروف لا يجيزها البند الثانى من معاهدة لوكارنو » فأجابه مسيو لافال بأن « الحكومة الفرنسية وضعت شرطاً أساسياً بأن المعاهدة الفرنسية الروسية يجب أن تكون متمشية ليس فقط مع مبادئ العصبة بل مع معاهدة لوكارنو أيضاً » . وعلى هذا الأساس أمضيت هذه المعاهدة فى ٢ مارس سنة ١٩٣٥ ، وأرسلت إلى البرلمان الفرنسى فوافق عليها

* * *

وجاء فى خطاب الهر هتلر الذى القاه فى ٢١ مايو أن الحكومة الألمانية « ستقوم بجميع الواجبات الناتجة عن معاهدة لوكارنو مادامت الدول الأخرى المشتركة فى المعاهدة تريد القيام بها » . وتبع هذا الخطاب مذكرة ادعت فيها حكومة برلين أن المعاهدة الفرنسية الروسية لا تتمشى مع معاهدة لوكارنو

وفى شهر يونيه دحضت الحكومة الفرنسية ادعاءات المانيا . وفى خلال شهر يوليه صرح السير صمويل هور وممثلا إيطاليا وبلجيكا بأنهم متفقون مع الحكومة الفرنسية على أن المعاهدة الفرنسية الروسية تتماشى مع لوكارنو

ولما رأت حكومة برلين أن دول لوكارنو على اتفاق تام ، لم تستطع القيام إذ ذاك بأى عمل لتمزيق المعاهدة ، بل أجلته إلى حين آخر ، واكتفت بارسال مذكرة إلى السير صمويل هور تقول فيها « بأنه ستكون مناسبات كافية لمناقشة هذه المسألة مع المفاوضات الأخرى المعلقة »

ولما وقع الخلاف بين دول لوكارنو من جراء اعتداء إيطاليا على الحبشة ، وانشغلت فرنسا بانتخابات مجلس النواب ؛ رأى الهر هتلر أن الفرصة سانحة ، فأعلن فى ٧ مارس ١٩٣٦ خروجه على لوكارنو واعتبارها لاغية ، وعلل ذلك بأن المعاهدة الفرنسية الروسية لا تتمشى مع لوكارنو ، ودعم هذا القول بأدلة أربعة ضمنها المذكرة التى أرسلها إلى دول لوكارنو ، وتنحصر فى أن المعاهدة الجديدة : (١) موجهة رأساً ضد ألمانيا (٢) وأن فرنسا بموجب معاهدتها مع الروسيا ، تعهدت بالقيام بواجبات لا تتفق مع الواجبات التى يلقيها على عاتقها صك العصبة ومعاهدة لوكارنو

فالادعاء الأول وهو أن « المعاهدة الفرنسية الروسية موجهة رأساً ضد ألمانيا » صحيح ، ولكن بالمعنى السلبى ، أى الدفاعى

إن المعاهدة التى نحن بصددها تقول بأنها تصبح نافذة فى حالة تعدى « دولة أوروبية » على احدى المتعاقدتين ، وأن بروتوكولها يوضح بأن تنفيذ هذه المعاهدة يجب أن يكون فقط ضمن حدود « الاتفاق الثلاثى » الذى رفضت ألمانيا الموافقة عليه . وهذه النصوص تنفى مفعول المعاهدة فى حالة اعتداء أى دولة غير أوروبية أولاً ، ثم تحصر مفعولها فى حالة اعتداء ألمانيا فقط على احدى الدولتين المتعاقدتين ؛ فهى إذن موجهة ضد ألمانيا ، ولكن يجب ألا يغرب عن الذهن بأنها لا تنفذ إلا حين تعدى ألمانيا على فرنسا أو الروسيا تعدياً غير محرض عليه ؛ ونصها صريح فى ذلك . والذين قاموا بعقدها يصرحون بذلك

تصريحاً كافياً ؛ فهي إذن من الوجهة القانونية والسياسية معاهدة دفاعية محضة ، وبدهي أن لا خطر على ألمانيا من هذه المعاهدة إلا حين تعديها على احدى الدولتين تعدياً غير محرض عليه . ولو كانت ألمانيا لا تفكر في أي تعد على احديهما لما وجدت فيها تهديداً ولا خطراً عليها ؛ وزد على ذلك بأن نص المعاهدة والبروتوكول يفسحان المجال لدخول ألمانيا فيها فتصبح معاهدة ثلاثية تضمن فيها فرنسا والروسيا الدفاع عن ألمانيا حين تعدى احداهما عليها

وردا على الادعاء الثاني يمكن القول بأن « المساعدة المتبادلة التي تعهدت بها كل من الدولتين المتعاقدتين لا تصبح نافذة إلا حين وقوع احداهما « ضحية هجوم غير محرض عليه » ، « وبرغم نية البلادين الحسنة في المحافظة على السلام » . وهذه المساعدة يوجبها أيضاً صك العصبة . أما في الحالة التي لم تستطع فيها العصبة الوصول إلى قرار بالاجماع في ابانة الحق من الباطل في الاختلاف ، فمساعدة فرنسا للروسيا والروسيا لفرنسا لا يكون إلا إذا وضح بأن ألمانيا كانت المعتدية تعدياً غير محرض عليه على إحدى الدولتين ؛ وبرغم أن مساعدة فرنسا للروسيا في هذه الحالة لم تكن نتيجة قرار العصبة ، فان مبدأ العصبة يوجبها ؛ إذ أن البند ٧ من المادة ١٥ ينص على أنه في الحالات التي لا تتمكن فيها العصبة من اصدار توصيات أو الوصول إلى قرار بالاجماع ، تصبح كل دولة طليقة اليدين ، ويحق لها اتخاذ قرار فردي والعمل منفردة ، ويظهر لنا أن كل ما جاء في المعاهدة الفرنسية الروسية التي أثارت ثائرة ألمانيا ، ما هو إلا ايضاح وتثبيت لهذا المبدأ

على أنه في حالة القرار والعمل الفردي من جهة ، وحين اعتداء ألمانيا على الروسيا من جهة ثانية ، لا يحق للروسيا مطالبة فرنسا بمساعدتها « أوتوماتيكيا » بل لفرنسا الحق وحدها في التقرير فيما إذا كانت المانيا المعتدية الأولى . وهذا الحق يمكن فرنسا من النظر فيما إذا كانت مساعدتها للروسيا مخالفة للمعاهدات التي عقدتها قبلاً وخصوصاً معاهدة لوكارنو . والبند الثاني من هذه المعاهدة ينص على أن « محتويات هذه المعاهدة لا تنفذ في الحالات التي يكون تنفيذها بموجب وقوع عقاب دولي الصبغة من جراء تضاربها مع واجبات معاهدات ، غير سرية ، عقدتها إحدى الدولتين مع فريق ثالث » . وينتج عن ذلك أنه لا حق لألمانيا (قبل تمزيقها للوكارنو) طلب مساعدة بريطانيا وإيطاليا فيما إذا هاجمتها فرنسا عملاً بمعاهدتها مع الروسيا ، لأن هجوم فرنسا عليها داخل ضمن دائرة المادة ١٦ أو البند ٧ من المادة (١٥) من صك العصبة

ولو فرضنا جدلاً بأن المعاهدة الفرنسية الروسية لا تتمشى مع معاهدة لوكارنو ، فلا يمكن أن يعد هذا الاختلاف ، بوجه من الوجوه ، سبباً لابطال معاهدة لوكارنو . والمسألة الوحيدة التي يمكن أن تنشأ عن التضارب بين المعاهدتين هي عدم قانونية المعاهدة الجديدة . وفي هذه الحالة لا يحق للحكومة الألمانية إلا الادعاء بعدم قانونية المعاهدة الفرنسية الروسية ، ورفع دعوى بذلك ، وليس اعتبارها غير قانونية حسب رأيها ومشيئتها فحسب ، لأنه لا يحق لأحد أن يكون قاضياً في دعواه

أما المبدأ الجديد في العلاقات الدولية الذي تبعه ويبشر به الهر هتلر وحكومته ، فيقول بأن لا قيمة لأي معاهدة دولية مادامت تخالف مصالح إحدى الدول التي وقعت عليها ، وأن لتلك الدولة المتضررة من المعاهدة الحق في تمزيقها وعدم اتباع موجباتها . وهذا المبدأ الجديد خطأ ومخالف لمبادئ الحقوق الدولية التي سارت عليها الدول حتى الآن ، إذ تصبح الدولة المتضررة الحكم الوحيد في دعواها . وان انتشر هذ المبدأ وعملت به الدول فمعنى ذلك القضاء على الحقوق والعدالة الدولية ، وإقامة « حق القوة » مكانها فتزول العلاقات الدولية المبنية على قدسية المعاهدات وتحل مكانها الفوضى ، وينتصر إلّه الحرب

يظهر من كل هذا أن فرنسا لم تأخذ على عاتقها في معاهدتها مع الروسيا واجبات تنافي الواجبات التي يفرضها عليها صك العصبة ، وأن هذه المعاهدة تتمشى مع مبادئ العصبة ومعاهدة لوكارنو . ويتضح جلياً بأن عمل ألمانيا في ٧ مارس ينافي الحقوق الدولية ويعتدي على قدسية المعاهدات منافاة تامة واعتداء صارخاً .

(لندن)

يوسف هيكل
دكتور في الحقوق